لا تتوقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه بحق الفلسطينيين على مختلف الصعد. فإضافة إلى عمليات القمع والاعتقالات والهدم التي تتصاعد يوماً بعد آخر، يحرص اليمين المتطرف على اقتراح قوانين عنصرية وتهويدية

استفزازات إسرائيلية للفلسطينيين

انتهاكات متصاعدة في الضفة والقدس... ومشاريع قوانين عنصرية تهويدية

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

يمعن الاحتلال الإسرائيلي يوماً بعد آخر بعنصريته واستفزازاته وانتهاكاته بحق الفلسطينيين. وبينما تواصل قوات الاحتلال عمليات القمع والاعتقالات وهدم منشآت الفلسطينيين، يعمل اليمين المتطرف ولا سيما حزب الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، على طرح قوانين في الكنيست للقضاء على أي حقوق للفلسطينيين. وقدم عضو الكنيست من حزب الليكود، نير بركات، مشروع قانون يمنع فتح ممثلية دبلوماسية تخدم «كياناً أجنبياً» في القدس المحتلة، من أجل منع إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس لتقديم خدمات للفلسطينيين، وفق ما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أمس الأربعاء. وقدم بركات، وهو الرئيس السابق لبلدية الاحتلال في القدس، مشروع القانون لتعديل «قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل»، ووقع عليه أكثر من 30 عضو كنيست من أحزاب المعارضة. وكان الرئيس الأميركي، جو بايدن، أعلن خلال حملته الانتخابية أنه يعتزم إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس، كما أن وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أكد من رام الله، في مايو/أيار الماضي، أن إدارة بايدن ستعيد فتح القنصلية. وطلبت الحكومة الإسرائيلية أخيراً من واشنطن تأخير الخطوة، بادعاء أن رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، يستخدم الإعلان عن إعادة افتتاح القنصلية لمصلحته السياسية. وحسب الصحيفة، فإن الإدارة الأميركية تمارس ضغوطاً على رئيس الحكومة نفتالي بينت ووزير الخارجية يئير لبيد، من أجل الموافقة على إعادة فتح القنصلية.

وقال بركات إن «مشروع القانون يأتي إثر عزم حكومة بينت - لبيد الاستسلام لضغوط دولية لفتح قنصليات تمنح خدمات للفلسطينيين داخل القدس»، معتبراً أنه «باستثناء الخطر السياسي، تشكل هذه الخطوة خطراً أمنياً وتسمح بدخول فلسطينيين إلى القدس». وأضاف بركات أنه «لن نسمح للحكومة بالمس بمكانة القدس كعاصمة إسرائيل الموحدة». واعتبرت الصحيفة أن مشروع القانون هذا من شأنه إحراج حكومة بينت- لبيد والتسبب بخلاف بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية.

وفي السياق ذاته، قدم عضو الكنيست ميكي زوهار من الليكود، أول من أمس الثلاثاء، مشروع قانون إلى اللجنة الوزارية للتشريع يقضي بفرض «السيادة الإسرائيلية» في الضفة الغربية المحتلة. وقالت صحيفة «معاريف»، أمس الأربعاء، إن غاية تقديم مشروع القانون هي إحراج أحزاب اليمين في الحكومة الإسرائيلية. ونقلت الصحيفة عن مصدر في الائتلاف الحكومي قوله إنه «لا نعتزم التعامل مع هذا الاقتراح».

في غضون ذلك، كان الاحتلال ومستوطنيه يواصلون انتهاكاتهم بحق الفلسطينيين. إذ هدمت قوات الاحتلال، أمس، تجمع «القبون» البدوي قرب قرية المغير شمال شرقي مدينة رام الله وسط الضفة الغربية المحتلة. وقال محمد أبو سلامة، أحد أهالي التجمع، لـ«العربي الجديد»، إن عشرات الآليات العسكرية التابعة لجيش الاحتلال ترافقها شاحنات ضخمة، اقتحمت التجمع باكراً، وشرعت بهدم كل المنشآت السكنية، المتمثلة بالخيام والبركسات وحظائر الأغنام، فيما قام عمال تابعون للاحتلال بنقلها إلى الشاحنات التي حملتها إلى جهة مجهولة. ويبلغ عدد سكان التجمع نحو 300 نسمة، وهو قريب من «عين سامية» التي نصب فيها مستوطنون خياماً قبل أشهر، في محاولة للسيطرة على مئات الدونمات الزراعية هناك. كذلك، أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن جرافات تابعة لما يسمى «الإدارة المدنية»، وهي الذراع التنفيذية لجيش الاحتلال، هدمت ظهر أمس، حظيرة للأغنام في قرية النبي صموئيل شمال غرب القدس بدعوى إقامتها من دون ترخيص، في حين سلمت طواقم من سلطات الاحتلال إخطارات هدم لعدد آخر من المنشآت السكنية والتجارية في القدس من بينها بركسان زراعيان. وجاء هذا بعد أقل من 24 ساعة على مطالبة الاتحاد الأوروبي، بوقف جميع عمليات الهدم التي تنفذها سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس، في تغريدة مساء الثلاثاء: «من المفجع أنه في عام 2021 شردت إسرائيل 595 فلسطينياً، بما في ذلك 320 طفلاً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 50 في المائة مقارنة بالعام الماضي».

في سياق متصل، قامت طواقم ما يسمى بالمراقبة على البناء في بلدية الاحتلال، بحملات دهم في عدة أحياء بالقدس المحتلة خاصة في شعفاط، ورأس شحادة، وجبل المكبر، والعيسوية، وسلوان، وهي المناطق التي شهدت في غضون اليومين الماضيين عمليات هدم نفذتها بلدية الاحتلال، وأخرى هدمها أصحابها بموجب تعليمات من هذه البلدية. وكان وفد دبلوماسي يمثل قناصل عدد من الدول الأوروبية زار بلدة العيسوية أمس، والتقى لجنة المتابعة في البلدة، حيث أطلعته على الانتهاكات اليومية للاحتلال بحق سكان البلدة خاصة هدم المنازل والاعتقالات بالجملة.

في هذه الأثناء، أصيب شاب بالرصاص الحي في قدمه خلال مواجهات اندلعت أمس بين قوات الاحتلال وشبان في مخيم الفارعة جنوب طوباس، فيما اعتقل آخر. كما أصيب فلسطيني آخر بجروح في فخذه عقب إطلاق النار عليه من قبل مستوطنين قرب بلدة مادما جنوب نابلس شمال الضفة الغربية، أثناء رعيه الأغنام في منطقة القعدات التابعة لأراضي البلدة.

من جهة أخرى، اعتقلت قوات الاحتلال، فجر أمس، 12 شاباً، من بينهم عدد من الجرحى، في بلدة بيتا جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، حيث تتواصل فاعليات المقاومة الشعبية رفضاً لإقامة بؤرة «أفيتار» الاستيطانية على قمة جبل صبيح في البلدة. وبهذا ترتفع حصيلة المعتقلين من أبناء البلدة منذ بدء أحداث جبل صبيح قبل ثلاثة أشهر إلى 23 معتقلاً.

كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال فجر أمس، شاباً فلسطينياً للاشتباه به، بعد عملية إطلاق نار من مركبة اجتازت حاجز قلنديا العسكري شمال القدس المحتلة مساء الثلاثاء، ما تسبب بإصابة أحد حراس الحاجز بجروح وصفت بالطفيفة. كما شملت الاعتقالات أمس ثلاثة شبان من طولكرم، وشاباً من بلدة تقوع شرق بيت لحم جنوب الضفة. على صعيد آخر، اقتحم أكثر من 200 مستوطن باحات المسجد الأقصى أمس، بحماية قوات الاحتلال الخاصة التي فرضت قيوداً على حركة المصلين داخل المسجد ومنعتهم من الاقتراب من المسارات التي سلكها المقتحمون.

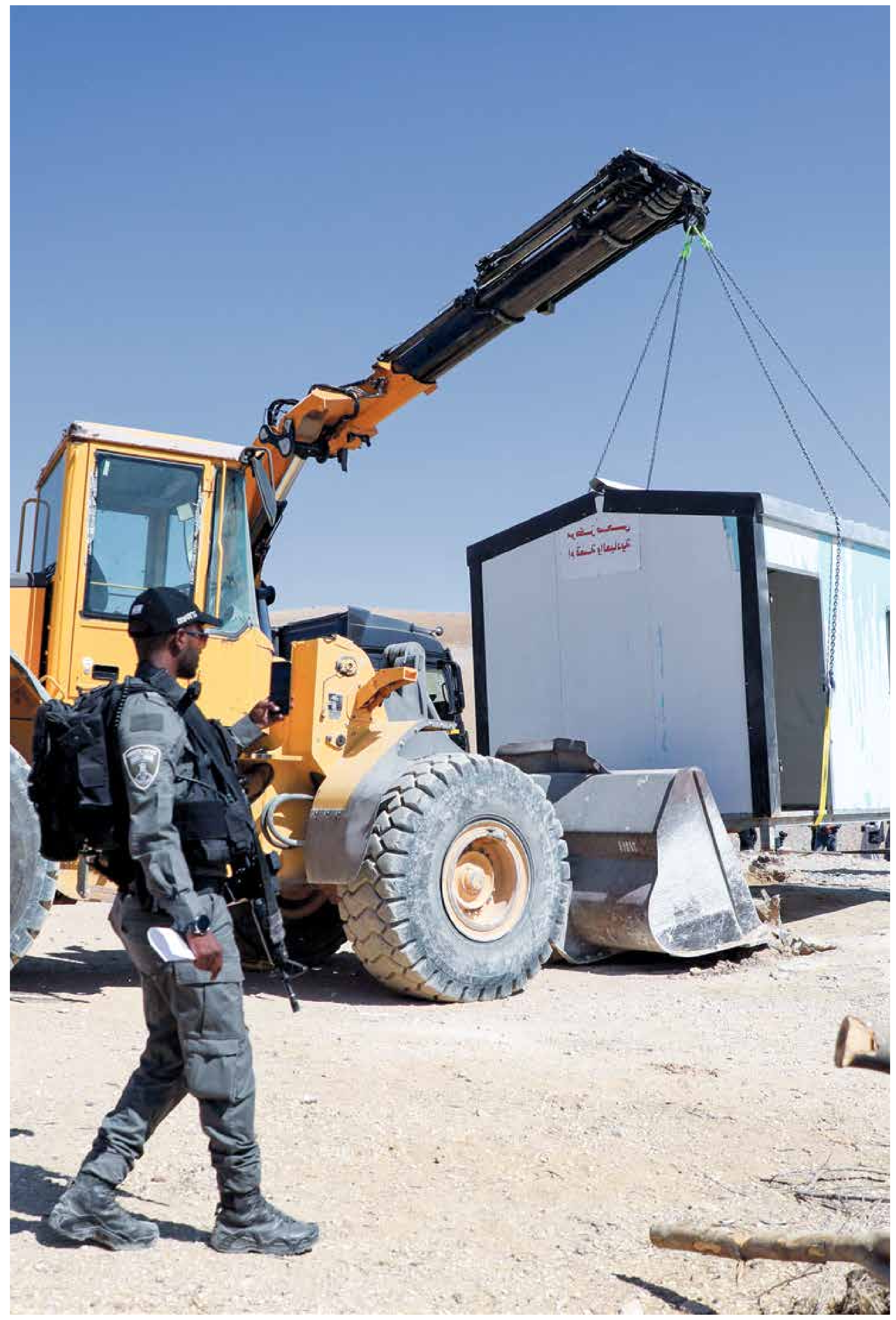
تتواصل عمليات هدم وإخلاء التجمعات الفلسطينية (مصعب شاور/فرانس برس)

4 أسرى يواصلون الإضراب

أكد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأربعاء، أن أربعة أسرى في سجن «النقب الصحراوي» يواصلون الإضراب عن الطعام رفضاً لاعتقالهم الإداري. والأسرى هم: محمد الزغير وسالم زيدات اللذان بدآ إضراباً قبل 3 أيام، ومحمد اعمر ومجاهد حامد، اللذان أعلنا الإضراب أول من أمس الثلاثاء. وقال نادي الأسير في بيان صحافي إن الأسير الزغير (34 سنة) من الخليل شرع بالإضراب منذ ثلاثة أيام، وهذا الإضراب الثاني الذي يخوضه خلال فترة اعتقاله الأخير منذ شهر إبريل/نيسان 2020، وأصدر الاحتلال بحقّه خمسة أوامر اعتقال إداريّ، ما بين أربعة أشهر وثلاثة أشهر.

للحديث تتمة...

عن استدعاء 24 ديسمبر الليبي

أسامة علي

يستعد مجلس الأمن الدولي بمشاركة وزارية رفيعة، لعقد جلسة اليوم الخميس، لمناقشة الملف الليبي الذي انحصر الحديث فيه بالانتخابات، لمحاولة الوصول إلى توافق دولي للدفع بالجهود الأممية من أجل إجراء هذا الاستحقاق في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وهو اليوم «المقدس» في ليبيا (استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951) الذي يصرّ المجتمع الدولي على إجراء الانتخابات فيه. قد يفهم المتابع أن اختيار البعثة الأممية في ليبيا لهذا اليوم تحديداً، كاستدعاء للتاريخ ولتذكير المختلفين والمتصارعين في البلاد بيوم استقلال بلادهم ووحدتها. ولكن المفارقة تكمن في التذكير بيوم الاستقلال بلا معناه، فمن يفرض هذا اليوم بالتحديد هم أطراف متدخلة في الشأن الليبي، بعضها تتقاسم الأرض الليبية وتنشر قوات عليها، مسيطرة على مفاصل هامة ونقاط استراتيجية.

ووسط تشبّث دولي بإجراء الانتخابات في هذا اليوم تحديداً، تصر البعثة الأممية، وبكل تأكيد من خلفها أطراف دولية، على فرض قاعدة دستورية مؤقتة، وغضّ الطرف على ما انتهت إليه مشاورات المسار الدستوري، التي دعت إليها وأشرفت عليها البعثة نفسها، وكانت آخرها اجتماعات الغردقة المصرية، نهاية فبراير/شباط الماضي، وفيها توافق ممثلو مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على ضرورة طرح مشروع الدستور للاستفتاء ليكون أساس الانتخابات المقبلة.

يتساءل عدد من الناشطين الليبيين، وأعضاء في ملتقى الحوار السياسي: ما الضير في إرجاء موعد الانتخابات إلى ما بعد 24 ديسمبر، حتى يتسنّى لليبيين الانخراط في العملية السياسية من خلال الاستفتاء على مشروع الدستور وإقراره كأساس دائم لكل الانتخابات والاستحقاقات السياسية؟ والجواب الجاهز هو ضيق الوقت.

وعلاوة على أن مشروع الدستور سينقل البلاد إلى المرحلة الدائمة وينهي فترات الفوضى السياسية، فنصوصه كفيلة باستقلال النتيجة الانتخابية عن تأثيرات أي طرف متشبث بالسلطة. والواقع أن ربط موعد الانتخابات بتاريخ 24 ديسمبر، بات مفرغاً من معناه ودلالاته، ولا بد للأطراف الليبية أن تعي ذلك، فإن لم تخضع للضغوط فلا بد من الوفاء للتاريخ ورمزية ذكرى الاستقلال، ولنا أن نتصور ذكرى هذا اليوم ومشهد الاحتراب والقتل والقنابل والمرتزقة قد عاد ليطغى على كل شيء.

هرتسوغ يكثف نشاطه
الوجه الحمائمي لإسرائيل الاستيطانية

القدس المحتلة
نضال محمد وتد

تشير التحركات والاتصالات الإقليمية والدولية التي يجريها الرئيس الإسرائيلي الجديد، يتسحاق هرتسوغ، بما يتجاوز ما يخوّله إياه القانون الإسرائيلي، إلى أن المرحلة الحالية ستشهد تكثيفاً لنشاط هرتسوغ في تحسين صورة إسرائيل وتوفير الشرعية والقبول الدوليين، والأهم من ذلك أيضاً العربي، لحكومة نفتالي بينت. ومع أن الاتصالات والتحركات التي يطلقها هرتسوغ، بدأت للوهلة الأولى مع الأطراف العربية والإقليمية كخطوة مجاملة دبلوماسية لانتخابه رئيساً لدولة الاحتلال، إلا أنه لا يمكن حصرها في هذا الباب، خصوصاً بعد تأكيد صحيفة «معاريف» أن اتصالات هرتسوغ وتحركاته جرت بتنسيق تام مع الخارجية الإسرائيلية ومع بينت. وهذا يؤشر إلى أن الأنباء عن لقاء مرتقب قريباً مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تأتي في سياق تقديم هرتسوغ كحمامة سلام مقبول من الأطراف العربية والدولية التي نفرت من رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو. على أية حال، فإن نشاط هرتسوغ الحالي، على الرغم من أن قانون «رئيس الدولة» لا يخوّله أي صلاحية للتدخّل في العمليات والتحركات السياسية، لا الداخلية ولا الإقليمية والدولية، من دون تنسيق وموافقة وربما أيضاً تكليف رسمي من رئيس الحكومة، يذكّر بالنشاط الذي لعبه أيضاً الرئيس الإسرائيلي السابق شمعون بيريز خلال ولاية باراك أوباما، في تخفيف حدة الخلاف بين الإدارة الأميركية وبين نتنياهو.

ويبدو أن هرتسوغ سيكون «السفير» الأهم لدولة الاحتلال في الفترة القريبة، والواجهة السياسية الحمائمية لها، التي تعطي الأنظمة المتهافتة على التطبيع والعودة لأي تعامل مع دولة الاحتلال الإسرائيلي «المبرر» الذي سيتم الترويج له من قبل هذه الأطراف وفي مقدمتها الطرف الفلسطيني. ويُنتظر أن يتمخض لقاء هرتسوغ عباس المعلن عنه، عن بيانات تكرر الحاجة إلى التعاون والحوار والتفاوض وإطلاق عملية سلمية، من دون أن يضمن ذلك تصريحاً واحداً من هرتسوغ لجهة حل الدولتين.

ويشكّل هرتسوغ الوجه الأمثل لهذه المهمة في المرحلة الحالية، لكون كل من بينت ووزير خارجيته يئير لبيد «جديدين» على الساحة الدولية والعربية، مقابل رصيد وافر لهرتسوغ، ولا سيما تجاه الإدارة الأميركية في البيت الأبيض ودول مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية التي تعاملت في الماضي مع هرتسوغ. وسيكون هرتسوغ عملياً سفير «سلام» لحكومة يقول وزير خارجيتها إن حل الدولتين غير قابل للتطبيق حالياً، فيما بينت يهاجم نتنياهو، متهماً إياه بأنه «سلّم» أراضي الغمر والباقورة للأردن.

> تحركات هرتسوغ جرت بتنسيق مع الخارجية الإسرائيلية وبينت

استنساخ تجربة «الإدارة الذاتية» أم ملء الفراغ؟
حراك سياسي وعسكري بالسويداء

شهدت محافظة السويداء أخيراً الإعلان عن حزب جديد، بالتوازي مع الكشف عن فصيل عسكري جديد، في تطور يثير مخاوف من توجه لإدارة ذاتية

ريان محمد

في ظل اتهامات للنظام السوري برعاية الفراغ الأمني في محافظة السويداء جنوب البلاد منذ العام 2014، ومنع أي عمل سياسي حقيقي فيها، برزت في الأيام القليلة الماضية ولادة حزب سياسي جديد أعضاؤه من أبناء المحافظة، تحت اسم «حزب اللواء السوري»، يرتبط فيه فصيل عسكري جديد هو «قوة مكافحة الإرهاب»، لتنقسم الآراء بين حاجة المحافظة إلى قوى محلية تعمل على الحماية الذاتية، وبين المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى دفع مشروع تقسيمي لسورية.

وشهدت السويداء خلال الأيام الماضية، الإعلان عن «حزب اللواء السوري»، ومن أهدافه التي أعلن عنها مؤسسوه «العمل على الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي الرشيد وتعدد السلطات والانتقال السلمي للسلطات». وأضاف عبر «فيسبوك»، أن «من أول أهدافه التأكيد على وحدة الأراضي السورية».

ولم تتضح بعد ملامح الحزب الجديد من مبادئ وبرامج عمل، لكن مدير مؤسسة «أنا إنسان»، مالك أبو خير، المقيم في فرنسا، وأبرز المؤسسين المعروفين للحزب، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «خلال الأشهر الماضية عملنا كمجموعة كبيرة من أبناء السويداء على بناء حزب سياسي سوري ينطلق من داخل المحافظة، يضع في أولى أهدافه محاربة داعش التي نقلها النظام إلى بادية السويداء كفزاعة يستخدمها عندما تطالب المحافظة بحقوقها، والفلتان الأمني الذي استثمره النظام في تشويه سمعة السويداء، إذ دعم عصابات الخطف وقدّم لها كل التسهيلات، والوقوف في وجه الخراب الذي يرسله حزب الله إلى المحافظة من مخدرات، وغيرها من القضايا».

وفيما يخص الفيدرالية والإدارة الذاتية، قال: «نحن لا نعتبرهما تهماً بل حقاً مشروعاً، لكن الطرحين ليسا حالياً ضمن حساباتنا، والسبب أن العمل عليهما أو المطالبة بهما خارج طاولة وطنية سورية جامعة يوافق عليها كل السوريين يعتبر انتحاراً سياسياً مبكراً». كما نفى وجود أي توجه للانفصال والمطالبة بإقامة «دولة درزية» قائلاً: «نحن وبكل فخر أبناء بني معروف مصدر حركات التحرر والوطنية، وليست لدينا مطالب خارج البوصلة الوطنية». ولفت إلى أن «الحزب المولود هو حزب سياسي، فيما الفصيل العسكري المعروف باسم قوة مكافحة الإرهاب ليس جزءاً منه، وإنما هناك اتفاق مع هذه القوة للتنسيق معها طالما هي ملتزمة بالمعايير المتفق عليها، مثل الالتزام بمعايير القانون الدولية، وعدم وجود معتقلات أو القيام بعمليات تحقيق، فهذا من اختصاص القضاء».

وأكد أنه «لا يوجد أي تمويل للحزب من أي دولة، في حين أجرينا خلال الفترة الماضية العديد من اللقاءات الدبلوماسية لعرض رؤية الحزب السياسية، ودعم حل الأزمة السورية وفق قرارات مجلس الأمن خصوصاً 2254، كما أننا ندعو لحوار سوري-سوري يقرر مستقبل البلاد». ولفت إلى أنه «لا يوجد أي تنسيق مع النظام أو قوى مقربة منه»، مؤكداً أنه «لا يوجد أي تمويل من قوات سورية الديمقراطية، ونعتبرها مع مختلف القوى السورية، شركاء في حل الأزمة السورية، وذلك باستثناء القوى المتشددة وصاحبة الأجندات الدينية السياسية والمرتبطة بالإرهاب».

أما القوة العسكرية التي أُعلن عنها تحت اسم «قوة مكافحة الإرهاب»، وعلى الرغم من أن الحزب الجديد ينفي تبعيتها له، إلا أن هناك حالة تنسيق بين الطرفين. وقالت هذه القوة في أول منشور على صفحتها على «فيسبوك»: «بعد الانفلات الأمني الكبير في الجنوب السوري وتحديداً في السويداء، وانتشار العصابات الإرهابية التي تقوم بخطف وترويع المدنيين والتي تحمل بطاقات أمنية مدعومة من أجهزة الأمن ونشر المخدرات بين جيل الشباب، أصبح لا بد من العمل على الوقوف في وجه كل من يهدد السلم الأهلي وحياة وسلامة المدنيين، من دون نسيان عودة نشاط تنظيم داعش في بادية السويداء». وأضافت «بات واجباً علينا المشاركة في الحرب ضد كل من يهدد سلامة المدنيين وضد كل التنظيمات الإرهابية والتحالف مع كل القوى الدولية التي تسعى للقضاء على الإرهاب».

وتعود بدايات تواجد القوة العسكرية الجديدة على الأرض إلى بداية شهر فبراير/شباط الماضي، حينها قام شخص يدعى سامر الحكيم، وهو مقيم في بلدة الرحى المجاورة لمدينة السويداء، برفقة مجموعة مسلحة يقدر عددها بنحو 40 مسلحاً، بالظهور بشكل مفاجئ في بلدته خازمة في الريف الجنوبي الشرقي، معلناً عن عزمه إنشاء معسكر تدريب في المنطقة. وبحسب مصادر مطلعة، قال الحكيم لأهالي البلدة حينها، إنه يسعى لتشكيل فصيل مسلح، بدعم من إحدى الدول الخارجية، لم يسمها، ويعتزم إنشاء معسكر للتدريب، وأخبرهم أن باب الانتساب مفتوح مقابل رواتب شهرية. كما زعم الحكيم أن مقاتلات من «قوات حماية المرأة» التابعة لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، سيشرفن على عمليات التدريب، وأن الفصيل سيكون نواة لإنشاء حماية وإدارة ذاتية في المحافظة. ولم ينجح الحكيم يومها في إقامة المعسكر، واضطر للانسحاب من البلدة والعودة إلى الرحى.

إلا أن الريف الغربي لمحافظة السويداء شهد في النصف الثاني من الشهر الماضي تحركات مسلحة، ارتبطت باسم الحكيم، وأعادت إلى الواجهة مشروع الإدارة الذاتية والعمل على طرد إيران و«حزب الله» من المحافظة. وبرزت شخصيات جديدة في المشهد، منها كفاح الحمود، وليث البلعوس، نجل الشيخ وحيد البلعوس مؤسس حركة «رجال الكرامة». واتهم ليث البلعوس في فيديو نُشر أخيراً، الإيرانيين بأنهم وراء اغتيال والده قبل نحو 6 سنوات.

وتعليقاً على ذلك، قال ناشط سياسي طلب تسميته أبو جمال معروف، لأسباب أمنية، إن «النظام عمل منذ عام 2014 على رعاية الفراغ الأمني وإعطاء المجرمين الغطاء ليمارسوا كل الأعمال غير المشروعة من التهريب إلى الخطف والسلب والقتل، ما شوه سمعة السويداء وحرمها من فرصة نمو حركة اقتصادية، مع وجود أكثر من 18 ألف عائلة من مختلف المناطق السورية». ولفت في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن «النظام طرح خلال السنوات الأربع الأخيرة أكثر من مرة طروحات تفضي إلى خلق كيان مجتمعي يتبع له فصيل مسلح، إلا أنه كان يفشل جراء محاولته أن يكون القائمون عليها من أزلامه المرتبطين بالأجهزة الأمنية التي تعمل بشكل ممنهج على إثارة الفوضى والنزاعات الداخلية، في حين تحوّل الحديث عن ضرورة وجود حماية ذاتية لوقف عمليات الخطف والسلب والاتجار بالمخدرات».

> أحد مؤسسي الحزب الجديد: لا تمويل لنا من أي دولة

> النظام عمل منذ عام 2014 على رعاية الفراغ الأمني

التقارب الأميركي الروسي يتزايد

تتزايد مؤشرات التقارب بين موسكو وواشنطن، بعد القمة التي عقدها الرئيسان الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين في يونيو/حزيران الماضي، مع اقتراب موعد عقد ممثلين عن البلدين اجتماعاً بشأن الاستقرار النووي الاستراتيجي، وتأكيد بوتين أمس الأربعاء وجود «مصالح مشتركة» بشأن تغير المناخ.

وكان مجلس الأمن الدولي أقر بالإجماع، يوم الجمعة الماضي، قراراً يمدد لستة أشهر آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، بعد تفاهم روسي . أميركي انعكس في تصريحات من البلدين رأت في ما جرى بأنه بمثابة انطلاقة جديدة للعلاقات بينهما.

ونقلت وكالات الإعلام الروسية، أمس الأربعاء، عن مصادر في الوفد الروسي المشارك في اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي، في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، قولها إن المحادثات المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي النووي بين روسيا والولايات المتحدة ستعقد في غضون أسبوع، من دون تحديد مكان عقدها. وأوضحت المصادر أن روسيا تريد التباحث بشأن جميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية وغير النووية، والأسلحة الهجومية والدفاعية، التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن العالمي.

وكان بايدن وبوتين اتفقا، خلال قمة بينهما عقدت بجنيف في 16 يونيو/حزيران الماضي، على إجراء حوار ثنائي متكامل حول الاستقرار الاستراتيجي لوضع الأساس لتدابير الحد من التسلح والمخاطر في المستقبل. وأكدا، في بيان مشترك وقتها، أن الطرفين «يعتزمان إطلاق حوار ثنائي شامل حول الاستقرار الاستراتيجي سيكون موضوعياً وحيوياً. وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم روسيا والولايات المتحدة بدء المشاورات حول الأمن السيبراني، وتبادل السجناء، ومراقبة الأسلحة». من جهة ثانية، أكد بوتين، في اتصال هاتفي مع المبعوث الأميركي الخاص لشؤون المناخ جون كيري، أثناء زيارته موسكو، أن البلدين لديهما «مصالح مشتركة» بشأن تغير المناخ.

أكد كيري وبوتين تقارب بلديهما بشأن المناخ (Getty)

وذكر الكرملين، في بيان، أن بوتين وكيري أكدا وجود مواقف متقاربة بين بلديهما إزاء القضايا المناخية. وأوضح أن «كيري أبلغ بوتين بلقاءات أجراها مع زملائه الروس، تناولت جوانب مختلفة من الأجندة المناخية الدولية». وذكر البيان أن بوتين أشار إلى أن روسيا «تولي أهمية كبيرة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس، وتدعو إلى حوار غير مسيس ومهني في هذا المسار». وأشار الكرملين إلى أن الطرفين تناولا، في هذا السياق، التحضيرات لعقد الدورة الـ 26 لمؤتمر أطراف المعاهدة الإطارية للأمم المتحدة حول التغير المناخي، والتي ستعقد في مدينة غلاسكو الإسكتلندية من 31 أكتوبر/تشرين الأول إلى 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وذلك «مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات القومية في مجال إزالة الكربون». وأوضح أنه «في سياق الرئاسة الحالية لروسيا في مجلس القطب الشمالي، جرى خلال الاتصال الهاتفي تبادل وجهات النظر حول آفاق التعاون البيئي بين البلدين في المنطقة القطبية الشمالية». وأضاف «أقر الجانبان أن الملف المناخي يعتبر مجالاً من المجالات التي توجد فيها لدى روسيا والولايات المتحدة مصالح مشتركة ومواقف متقاربة».

وسبق أن دعا كيري، خلال لقاء مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في موسكو الإثنين الماضي، إلى تطوير التعاون بين البلدين بشأن المناخ. وفي السنوات الأخيرة، تعهّدت روسيا، وهي من بين الدول المنتجة الرئيسية للنفط والغاز، بأخذ التغيّر المناخي على محمل الجدّ، على خلفية تكاثر حرائق الغابات كل صيف في سيبيريا وذوبان الجليد. وفي خطابه السنوي في إبريل/نيسان الماضي، أكد بوتين أنه ينبغي على روسيا أن تتكيّف مع التغيّر المناخي، وأمر بخلق صناعة لإعادة تدوير انبعاثات الكربون. والتغيّر المناخي هو أحد المجالات النادرة التي أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي استعدادهما للتعاون مع روسيا فيها، في سياق توترات دائمة.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

جلسة لمجلس الأمن حول ليبيا

يعقد مجلس الأمن الدولي، اليوم الخميس، جلسة خاصة حول ليبيا، لمناقشة المستجدات في هذا البلد والمسار الدستوري للانتخابات المقررة في ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وتوجه رئيس الحكومة الانتقالية الليبية عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، أمس الأربعاء، على رأس وفد وزاري إلى نيويورك للمشاركة في الجلسة، والتي يفترض أن يقدم المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش خلالها إحاطته للمجلس حول الوضع الليبي.

(العربي الجديد)

حملة «غاز العدو احتلال» تنتقد الحكومة الأردنية

انتقدت الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع إسرائيل (حملة غاز العدو احتلال)، أمس الأربعاء، مجدداً، إدارة الحكومة الأردنية لملفي الطاقة والمياه مع الاحتلال، بعد توصل الطرفين لاتفاق تزود إسرائيل بموجبه المملكة بـ50 مليون متر مكعب من المياه الإضافية المشتراة. وقالت الحملة إن الأردن «مستمر بالخضوع لابتزاز إسرائيل»، معتبرة أن الاتفاق هو «نجاح مزعوم»، وأن صفقات الغاز «لا تضع الأردن في موقع التبعية فحسب»، بل «يدفع لهم من أموال دافعي الضرائب الأردنيين».

(العربي الجديد)

وزير الاستخبارات الإيراني في بغداد

وصل وزير الاستخبارات الإيراني محمود علوي، أمس الأربعاء، إلى العاصمة العراقية بغداد، لبحث عدد من الملفات المشتركة بين البلدين. وأكد مسؤول عراقي لـ«العربي الجديد»، وصول علوي ترافقه شخصيات من «الحرس الثوري» وقيادات أمنية إيرانية، موضحاً أن الأخير سيلتقي مسؤولين وقياديين عراقيين، من بينهم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وزعماء فصائل مسلحة، لبحث ملفات عدة، أبرزها الوجود الأميركي في العراق.

(العربي الجديد)

مصر: إدراج العليمي وشعث على قوائم الإرهاب

رفضت محكمة النقض المصرية، أمس الأربعاء، الطعن المقدم من المحامي زياد العليمي والناشط رامي شعث، المتعلق بالحكم بإدراجهما على قائمة الإرهاب، مؤيدة حكم محكمة جنايات القاهرة حول ذلك، بالموافقة على الإدراج المقدم من النيابة العامة. ولم يدرج اسما العليمي وشعث على قائمة الكيانات الإرهابية بسبب قضية «تحالف الأمل»، بل لقضية جديدة فتحت ضدهما، لم يتم استدعاؤهما بعد بشأنها أمام أي هيئة قضائية.

(العربي الجديد)

الغنوشي يتعافى من كورونا

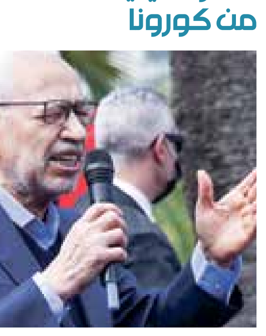

أكد ماهر مذيوب، مساعد رئيس مجلس النواب التونسي راشد الغنوشي (الصورة)، أن الأخير «بخير ويتعافى من أعراض طفيفة لكورونا». وأوضح مذيوب أن الغنوشي «في تواصل عن بعد مع عائلته ونائبيه ومساعديه ويتابع أعمال المجلس على مدار الساعة»، فيما قال المستشار الإعلامي لرئيس مجلس النواب التونسي وسيم الخضراوي إن الغنوشي تلقى مكالمات هاتفية عدة للاطمئنان على صحته، إحداها من رئيس الجمهورية قيس سعيد.

(العربي الجديد)

الحدث

يُضاف تردد مصر في شراء المزيد من الأسلحة الروسية إلى انتكاسات العلاقة بين البلدين، وقد أدى إلى إلغاء بعض الزيارات الرسمية التي كانت مقررة بين الدولتين، فيما تمضي روسيا قدماً لتكون ثاني أكبر مستثمر مباشر في إثيوبيا بعد الصين

تردد مصر في شراء مزيد من الأسلحة الروسية (Getty)

روسيا ومصر

ملفات عالقة ترسم حدود العلاقات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، أن تنويع مصر لأسواق أسلحتها، وعرقلة منتدى غاز شرق البحر المتوسط لطموحات روسيا في دخول المنطقة بثقلها، وحصول المنتدى على دعم مباشر من الولايات المتحدة، والاتفاقات المبدئية بين دول المنتدى وشركات غربية لمنحها حقوق التنقيب عن ثروات المنطقة، تمثل السبب الرئيس للبرود الذي يكتنف العلاقات المصرية الروسية في الوقت الحالي. كما أن هذا الأمر أدى إلى تصاعد التنسيق الروسي مع إثيوبيا في مجالات شتى، وليس سد النهضة فقط، بما يحولها لرأس حربة السياسة الروسية في المنطقة، وجعلها الذراع المساعدة الأولى لموسكو في شمال وشرق القارة الأفريقية، بدلاً من الدور الذي كان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يأمل في لعبه بعيد صعوده إلى السلطة. ومع مرور أسبوع على جلسة مجلس الأمن لنظر قضية سد النهضة، واستمرار فشل الاتصالات الدبلوماسية لإصدار بيان لدعوة إثيوبيا إلى الالتزام بالتفاوض بحسن نية، أصبح واضحاً لعب روسيا دوراً حيوياً ضد مصر، لا يقتصر على كلمتها في الجلسة برفض إلزام إثيوبيا بأي شيء، وتوجيه انتقاد مبطن لمصر، مطالبة إياها بوقف التهديد باستخدام القوة لحل هذه الأزمة، بل يتخطى ذلك إلى إفشال محاولات لحلحلة الموقف.

وبعيداً عن ملف السياحة والطيران الذي انفق الجانبان مؤخراً، وبعد عناء من المصريين وإنفاق مئات الملايين من الدولارات على تحديث نظم المطارات الأمنية، على تجنيبه الخلافات السياسية والدبلوماسية الأخرى، أضافت المصادر أن موسكو أيقنت منذ التقارب الاستثنائي بين السيسي والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب أن الأول كان يستخدم توثيق العلاقة بها كوسيلة لاستفزاز واشنطن وجذب اهتمامها بمصر والتعامل مع نظامه، وأن القاهرة فشلت على مدار العامين الماضيين في تبديد هذه الرؤية، التي انعكست على العديد من الملفات الاقتصادية والعسكرية.

وأوضحت المصادر أن تردد مصر في شراء مزيد من الأسلحة الروسية، حسبما كان يرغب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وقرب تراجعها للمركز الخامس على لائحة مصدري الأسلحة للجيش المصري، الذي أصبح إلى جانب الجزر ودول الخليج من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان له أيضاً تأثير سلبي مباشر على العلاقة بين البلدين. وأشارت إلى أن هذا الأمر أدى إلى إلغاء بعض الزيارات الرسمية التي كانت مقررة بين الدولتين منذ مطلع 2020، واكتفاء بوتين بإرسال وزير الخارجية سيرغي لافروف للقاء السيسي منذ ثلاثة أشهر، بدلاً من حضوره في زيارة كانت مخططة وتم التحضير لها بالفعل في الربيع الماضي.

> السيسي كان يستخدم العلاقة مع موسكو لاستفزاز واشنطن

وبحسب وثائق حكومية، اطلع عليها «العربي الجديد»، فإن مصر أنفقت نحو 15 مليار دولار بين 2014 و2017 على التسليح، منها نحو 60 في المائة على الأسلحة الروسية. لكن في السنوات التالية استوردت نحو 43 في المائة من أسلحتها من فرنسا، تليها الولايات المتحدة وروسيا، بينما من المقرر بعد الصفقة التاريخية بقيمة 10 مليارات يورو الموقعة مع إيطاليا، وزيادة الواردات الألمانية في المجال البحري تحديداً، أن تتراجع روسيا إلى المركز الخامس، في ظل تهديدات أميركية بتعليق المساعدات ومراجعة العلاقات حال المضي قدماً في صفقة المقاتلات الروسية «سوخوي 35». وهذه الصفقة كان من المتفق أن تتم نهائياً بين 2021 و2022 بقوام 20 طائرة، وصلت منها فقط، بحسب الإعلام الروسي، 5 طائرات، بينما يحيط بباقي الكمية مصير مجهول، في ظل حرص مصر المتصاعد على توثيق علاقتها بالإدارة الأميركية لإحداث اختراق في مفاوضات سد النهضة، والاهتمام الروسي الضعيف بالملف برمته، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على العلاقات بين القاهرة وباريس، إذ اتفق الجانبان على صفقة لشراء 30 طائرة «رافال» جديدة، بقيمة 3,9 مليارات يورو، بقرض تمويلي يمتد لأكثر من 10 سنوات.

وبحسب المصادر فإن روسيا كانت حتى قبل التدخل الأميركي المباشر في قضية سد النهضة، برعاية المفاوضات التي أدارها وزير الخزانة السابق ستيفن منوتشين، تلوح باهتمام استثنائي بقضية السد، بعد حديث بوتين والسيسي المطول عنها على هامش قمة «روسيا-أفريقيا» في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، وحديث رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد آنذاك عن «ارتياحه للتدخل الروسي»، ما دفع الكرملين لإصدار بيان يعرض فيه الوساطة.

لكن ما حدث بعد ذلك، بحسب المصادر المصرية، أن موسكو لوحت باشتراط تدخلها في حل مشكلة السد بتطوير العلاقات العسكرية مع القاهرة، والتي تعد محوراً أساسياً للتعاون منذ صعود السيسي إلى السلطة، فيما كانت واشنطن ممتنعة عن إرسال مساعداتها العسكرية السنوية إلى مصر بين 2013 و2014، زار السيسي روسيا أكثر من مرة لعقد صفقات عسكرية. وفي 2014 توصلت روسيا ومصر إلى اتفاقيات حول التعاون العسكري التقني بنحو 3,5 مليارات دولار.

وبحسب المصادر فإن التدريبات العسكرية التي جمعت بين جيشي البلدين نهاية العام الماضي، وتمثيل مصر في عدد من المناورات الروسية، لا يعدو كونه أمراً رمزياً إذا ما قورن بالتأثير الكبير الذي تحشاه روسيا إذا استمر التقارب بين مصر وتركيا، وأسفر هذا عن انضمام الأخيرة إلى منتدى شرق البحر المتوسط للغاز، إذ سيعني هذا عملياً تراجع نفوذ موسكو الاقتصادي في المنطقة، ومحاصرة جهودها التي رصدتها واشنطن منذ عدة سنوات، والتي رغت جهود مصر والاحتلال الإسرائيلي واليونان وقبرص لإنشاء المنتدى.

في مقابل ذلك، تمضي روسيا قدماً لتكون ثاني أكبر مستثمر مباشر في إثيوبيا بعد الصين، وهو مجال لا يسعها المنافسة فيه بمصر في ظل الوجود الأوروبي القوي كما أن تطوير العلاقات العسكرية بين البلدين لم يعد قاصراً، كما السنوات الماضية، على التدريب والتسليح الخفيف، بل أصبحت روسيا المورد الأول للجيش الإثيوبي منذ عامين، وتعزز ذلك بعقد منتدى الحوار العسكري بين البلدين منذ أيام في موسكو، ثم أديس أبابا، وتوقيع بعض الاتفاقيات العسكرية. وفي مايو 2020 كشف مصدر إثيوبي، لـ«العربي الجديد»، أن الجيش نفذ مرحلة أساسية من مراحل نشر منظومات دفاع جوي متطورة حول سد النهضة، استعداداً لأي هجوم مصري محتمل، ثم اكتمل نشر المنظومات خلال يونيو/ حزيران 2020.

المشروع النووي

لا يزال اتفاق التمويل الفني والمالي لمشروع الضبعة النووي قائماً بين البلدين، بقرض قيمته في تاريخ مصر، قالت الحكومة إنه يبلغ 25 مليار يورو، فيما كشفت روسيا في 2018 أنه زاد إلى 45 مليارا، دون الكشف عن تفاصيل تتعلق بالسداد أو حجم الفائدة عليه.

قضية

صبّ الرئيس الإيراني حسن روحاني، جام غضبه على معارضي حكومته في الداخل ولا سيما المحافظين، متهماً إياهم بحرمان حكومته من توقيع اتفاق في فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي

روحاني يهاجم المحافظين

واشنطن تفرج عن أرصدة إيرانية مجمدة

طهران ـ **صابر غل عنبري**

في خطاب مطول، بشبه خطاب الوداع، أسهب الرئيس الإيراني حسن روحاني، أمس الأربعاء، في الدفاع عن حكومته وسجلّها، مقدماً شرحاً مفصلاً عن تطورات الاتفاق النووي وإدارته للبلاد في ظل الحرب الاقتصادية التي شنها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب ضد إيران بعد انسحابه من الاتفاق عام 2018. وكان لافتاً توجيه روحاني انتقادات للمتشددين في الداخل الإيراني، معتبراً أنهم حرموا حكومته من توقيع اتفاق في فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي، ومعرباً عن أمله في أن تنجز الحكومة المقبلة مفاوضات إحياء الاتفاق، ما يؤشر لاحتمال عدم استئناف هذه المفاوضات المتوقفة حالياً، قبل تولي خلف روحاني، إبراهيم رئيسي، منصبه في 3 أغسطس/آب المقبل. وفي الوقت نفسه، أشار روحاني إلى أن بلاده يمكنها تخصيب اليورانيوم حتى درجة نقاء تصل إلى 90 بالمائة إذا احتاجت إلى ذلك. يأتي هذا بينما برزت رسالة من واشنطن إلى طهران، مع حديث عن إلغائها عقوبات على إيران بهدف الإفراج عن أرصدة مجمدة في كوريا الجنوبية واليابان.

وصادقت، أمس الأربعاء، الذكرى السادسة للتوقيع على الاتفاق النووي بين طهران والمجموعة السداسية الدولية المكونة من الولايات المتحدة، وروسيا والصين وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، ولذلك اعتبر روحاني في كلمة متلفزة، الاتفاق نتيجة لـ«التعامل البناء والدبلوماسية الدولية». وأشاد الرئيس الإيراني بالاتفاق النووي ودافع عنه، متهماً إسرائيل والسعودية ومن وصفهم بـ«الرجعية في المنطقة»، والمعارضة الإيرانية والمتطرفين الأميركيين، باستغلال تولي ترامب، الذي وصفه بأنه «مجنون سياسي»، منصب الرئاسة، لدفعه إلى الانسحاب من الاتفاق النووي.

لكن روحاني أيضاً صوّب على المعارضين للاتفاق في الداخل الإيراني من المحافظين، محملاً إياهم بطريقة غير مباشرة مسؤولية الوضع الراهن جراء تعرض بلاده للعقوبات، وقال إنهم «روجوا أنه من خلال الاتفاق النووي تم بيع الصناعة النووية». وأوضح أن التطورات النووية أثبتت عكس هذا الادعاء «والصناعة النووية الإيرانية ظلت قوية، وخلال الأشهر الأخيرة، زادت من قوتها وأظهرت أن منظمة الطاقة الذرية (الإيرانية) يمكنها بقدراتها وقوتها تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 و60 في المائة، وإذا كنا يوماً بحاجة إلى التخصيب بدرجة نقاء تصل إلى 90 في المائة، فلن نواجه مشكلة في إنتاجه».

وحمّل الرئيس الإيراني، البرلمان الذي يهيمن عليه المحافظون، مسؤولية عدم إلغاء العقوبات الأميركية على إيران، من خلال إقرار قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، وذلك من خلال القول: «يا ليت لو أنه لم يكن هناك يوم 1 ديسمبر/كانون الأول (2020)، ويا ليت لو كان هناك التزام في هذا الشهر بالمادة 60 من الدستور، لكانت جميع العقوبات قد ألغيت خلال مارس/آذار الماضي». ويوم 1 ديسمبر الماضي هو اليوم الذي أقر فيه البرلمان الإيراني قانون «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات» الذي جاء بعد أيام من اغتيال العالم النووي الإيراني البارز محسن فخري زادة، وهو ينص على تنفيذ خطوات نووية تصعيدية، لإجبار الأطراف الأخرى على رفع العقوبات، منها رفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المائة وثم 60 في المائة، وكذلك تعليق تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي يحكم الرقابة الدولية الصارمة على البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن خطوات أخرى. أما المادة 60 من الدستور الإيراني، التي قال روحاني إنه لم يتم الالتزام بها بإقرار هذا القانون، فتنص على أنه «يتولى رئيس الجمهورية والوزراء ممارسة السلطة التنفيذية باستثناء الصلاحيات المخصصة للقائد مباشرة بموجب هذا الدستور».

وأضاف روحاني أنه «لو كانت المادة 60 سارية المفعول ويوم 1 ديسمبر لم يحدث، لكانت العقوبات قد رفعت عن الشعب اليوم بشهدون ظروفاً مختلفة في البلاد، ولكان الوضع في الأشهر الأربعة الماضية مختلفاً»، مؤكداً في الوقت نفسه أنه «أعدت المائدة، والعمل قد أصبح جاهزاً».

> روحاني: إيران يمكنها تخصيب اليورانيوم بنقاء 90 بالمائة

> لن يُسمح بنقل أي مبالغ إلى إيران بموجب الإعفاء الأميركي

في إشارة غير مباشرة إلى أن الاتفاق في مفاوضات فيينا بات جاهزاً. لكنه تابع: «لقد حرموا الحكومة الـ12 من هذه الفرصة، لكننا نأمل أن تكمل الحكومة الـ13 هذا العمل»، في إشارة إلى المفاوضات والتوصل إلى الاتفاق فيها، وفي مؤشر لاحتمال عدم استئناف المفاوضات قبل تولي الرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي منصبه الشهر المقبل. وأوضح روحاني أن الحكومة «أنجزت ما كان لازماً في مسألة العقوبات خلال هذه الأشهر»، مشيراً إلى تقرير أرسلته الخارجية الإيرانية، الإثنين الماضي، إلى البرلمان تشرح فيه، حسب روحاني «كيف كان المشهد وإلى أين وصلنا وأين نقف اليوم».

في هذه الأثناء، وفي ما يبدو كرسالة «إيجابية» وإن ناقصة من الإدارة الأميركية لطهران، أبلغت الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الثلاثاء، الكونغرس الأميركي، أنها بصدد إلغاء إجراءات عقابية متصلة ببيع النفط الإيراني، بما يمكّن طهران من الوصول إلى أرصدة مجمدة لها في اليابان وكوريا الجنوبية، حسب موقع «واشنطن فري بيكون» الإخباري.

وأشار الموقع إلى أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن، وقّع على هذا الإعفاء ليمنح لليابان وكوريا الجنوبية مهلة تسعين يوماً لإكمال معاملاتها المالية مع إيران. لكن الخارجية الأميركية أكدت أنه «لن يُسمح بنقل أي مبالغ إلى إيران» بموجب هذا الإعفاء، مشيرة في بلاغها للكونغرس إلى أنها ستودع في حسابات في اليابان وكوريا الجنوبية.

ونقل الموقع عن متحدث باسم الخارجية قوله، إن «الإعفاء سيسمح باستخدام الأموال لتسديد مبالغ ودين للشركات اليابانية والكورية الجنوبية التي قامت بتصدير مواد غير خاضعة للعقوبات إلى إيران، قبل تشديد العقوبات من قبل الإدارة الأميركية السابقة، أو مقايضتها بسلع جديدة».

وتشير التقارير إلى أن الأرصدة الإيرانية المجمدة في كوريا الجنوبية واليابان تبلغ 7 مليارات دولار ونحو مليارَي دولار على الترتيب. وتأتي الخطوة الأميركية فيما تتعثر مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة مع طهران، وليس واضحاً بعد موعد استئنافها، وهي قد تحمل إشارات «إيجابية» معينة لإيران. لكن الإشارة تبقى ضعيفة لعدم سماح واشنطن بنقل الأموال المفرج عنها إلى إيران.

شرق غرب

ابي احمد يعد بـ«صد هجمات الأعداء»

وعد رئيس الوزراء أبي أحمد بـ«صد هجمات الأعداء»، بعد هجوم جديد للمتمردين في تيغراي، المنطقة الواقعة في أقصى شمال إثيوبيا وتشهد حرباً منذ ثمانية أشهر. وقال أبي أحمد في بيان على «تويتر» أمس الأربعاء: «سندافع عن أنفسنا ونصد هذه الهجمات من أعدائنا الداخليين والخارجيين بينما نعمل على تسريع الجهود الإنسانية».
(فرانس برس)

التحالف الدولي يسلّم البشمركة مساعدات عسكرية

تسلمت قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان العراق، مساعدات من التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وأعلنت وزارة البشمركة، في بيان، أنّ المساعدات شملت صواريخ وعربات ومعدات لوجستية أخرى. من جهته، قال التحالف إنّه سلم قوات البشمركة مساعدات بقيمة 4 ملايين دولار، وذلك لزيادة قدرات البشمركة على قتال تنظيم «داعش».
(العربي الجديد)

... وتدريبات مع «قسد» في كونيكو

أجرى التحالف الدولي ضد «داعش» تدريبات عسكرية ومناورات مع «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بقاعدة كونيكو، في الريف الشرقي لدير الزور، شرقي سورية. وأوضحت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أنّ التدريبات جرت مساء الثلاثاء، وتخللها إطلاق قذائف صوتية وانفجارات. وذكرت المصادر أنّ قوات التحالف عززت وجودها في حقل كونيكو تزامناً مع تعزيزه في حقل العمر النفطي الذي تشهد أيضاً الثلاثاء تدريبات لقوات التحالف بهدف صد أي هجمات، وإخلاء مواقع وإعادة انتشار في محيط الحقل.
(العربي الجديد)

تقرير

العراق: توظيف سياسي لفاجعة حريق مستشفى الناصرية

لم تتاخر القوى السياسية العراقية لتحويل حريق مستشفى الناصرية إلى ملف جديد في الصراع السياسي، مع حديث البعض عن ان الحريق مفتعل

بغداد ـ **زيد سالم**

مع استمرار عمليات جمع رفات وجثث ضحايا الحريق الذي اندلع ليلة الإثنين الماضي في مستشفى الحسين، في مدينة الناصرية، جنوبي العراق، وأفضى إلى مقتل وإصابة العشرات في حصيلة ما زالت غير نهائية، خرجت إلى الأضواء حالة غير جديدة على العراق بعد كل فاجعة من هذا القبيل، وتدور حول ما إذا كان الحريق مفتعلاً أو أنه حادث عرضي. وزاد هذا الجدل بيان لكتلة «سائرون»، التابعة للزعيم الديني مقتدى الصدر، والتي اتهمت فيه «الأيادي الخبيثة» بالتسبب بحريق المستشفى، مطالبة بمحاسبتها. أعقبت ذلك تصريحات لنواب في البرلمان لمحوا فيها إلى وجود شبهات بأن الحريق مفتعل لأسباب سياسية تتعلق بالصراع الحالي والانتخابات المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأحد هؤلاء النائب نعيم العبودي، الذي قال إن «شخصية أمنية كبيرة أبلغتني قبل أسبوعين بأنه ربما تكون هناك استهدافات للمستشفيات».

ويُعتبر هذا الحريق الثاني من نوعه خلال أقل من 3 أشهر، عقب حريق مستشفى «ابن الخطيب» في بغداد، نهاية إبريل/ نيسان الماضي، وذهب ضحية ذلك أكثر من 100 شخص.

وكشف مسؤول عراقي رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، أن التحقيقات التي تتولى الإشراف عليها وزارة الداخلية وجهات أمنية أخرى أكدت عدم وجود أي شبهة جنائية في الحريق، مضيفاً أن «الحادث عبارة عن فساد مالي واستهتار بأرواح الناس، لكن الأحزاب تريد توظيفه سياسياً بحسب مصالحها، وهي نجحت في ذلك». واعتبر أن «التراشق بالتهم بين التيار الصدري وكتل تابعة لتحالف الفتح وكذلك حزب الدعوة، في محاولة من كل طرف لإلقاء اللوم على الآخر، هي أولى تداعيات الحريق، والحكومة لن تكون طرفاً فيه». وأضاف المسؤول أن «دائرة صحة ذي قار كحال باقي دوائر الدولة تصارع المافيات الحزبية والطائفية عدا عن آفة الفساد، يضاف إلى ذلك أن المنشآت الصحية كلها تعود إلى فترة السبعينيات والثمانينيات وما قبل ذلك ووصلت إلى عمرها الافتراضي ولا توجد أي صيانة لها، والمنشآت التي شُيّدت، مثل مركز العزل الذي اندلع فيه الحريق، هي عبارة عن قنابل موقوتة يتم إيداع المرضى فيها، إذ لا توجد فتحات تهوية ولا مهارب خروج ولا منظومات إطفاء». ولفت إلى أن مراكز العزل التي شُيّدت بعد جائحة كورونا، هي في الأغلب عبارة عن بيوت جاهزة (كرفانات) تركها الأميركيون بعد انسحابهم الأول من العراق عام 2011، وأخرى جاءت بها منظمات دولية لصالح النازحين، والأخرى من مواقع موانئ وشركات نفطية في البصرة.

وصوّت مجلس الوزراء العراقي على شمول ضحايا حريق مستشفى الحسين بقانون الحقوق التقاعدية لمنتسبي الصحة، معتبراً إياهم شهداء، كما منح لجنة التحقيق التي تتولى العمل على الحادث أسبوعاً لإعلان النتائج. من جهته، قال عضو البرلمان العراقي علي البديري إن «على الجميع الاعتراف بأن المحاصصة الحزبية والطائفية دمرت كل مؤسسات ودوائر العراق، بالتالي فإن المساهمة في إفشال الدوائر يؤدي إلى قتل المراجعين والمرضى في المستشفيات العراقية».

> التحقيقات أكدت عدم وجود أي شبهة جنائية في الحريق

من تشييع ضحايا الحريق (كرار عيسى/الأناضول)

وهو قتل عمد تمارسه جميع الكيانات السياسية التي تتصارع في سبيل نيل أكبر عدد من المناصب، سواء على المستوى الوزاري أو في المؤسسات الصغيرة، وقد بلغت المحاصصة الحزبية مرحلة خطيرة جداً، إذ إنها تطورت لتدخل حتى إدارة المدارس ضمن هذا المبدأ». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «حرائق المحاصيل الزراعية وتفخيخ وتفجير أبراج الطاقة، مفتعلة من قبل التنظيمات الإرهابية، ولكن ما نخشاه هو أن تدخل المستشفيات ضمن الصراعات السياسية بين القتل والأحزاب العراقية». عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق علي البياتي لم يستبعد أن «تكون حوادث حرق المستشفيات مفتعلة»، معتبراً في اتصال مع «العربي الجديد» أن «كل شيء وارد، وقد تكون مفتعلة لصالح جهات لا نعرف إلى حد الآن ما غايتها، لكن المعروف أن الخاسر هو المريض العراقي الذي بات يفكر كثيراً قبل زيارة دوائر الصحة والمستشفيات الحكومية في البلاد». ورأى أن «استقالة الحكومة الحالية لن تكون الحل الأمثل، كما يظن بعض الناشطين والسياسيين، لأن المشكلة متراكمة في القطاع الصحي، ولكن استمرار الفشل وفقدان أرواح الناس في دوائر ومستشفيات الحكومة، قد يدفع للمطالبة الشعبية بهذا الاتجاه، خصوصاً أن العراقيين لم يروا إلى حد الآن أي نتائج للتحقيق الخاص بحريق مستشفى ابن الخطيب، كما لم تتمكن السلطات من تقديم المسؤولين عن الحريق إلى العدالة».

لا تزال تداعيات المحاولة الانقلابية في تركيا في 15 يوليو/تموز 2016، مستمرة إلى اليوم، بعدما اسفرت عن تغييرات في الخطط الداخلية والخارجية للرئيس رجب طيب أردوغان وحزب «العدالة والتنمية»، بينما يبقى اجتثاث جماعة «الخدمة» الهدف الأبرز

المحاولة الانقلابية في تركيا

5 سنوات من التحولات الداخلية والخارجية

من تحرك ضد المحاولة الانقلابية أواخر يوليو 2016 (آيف أوزتورك/الأناضول)

اسطنبول ـ جابر عمر

محاولة الانقلاب في تركيا مساء 15 يوليو/تموز 2016 فاجأت السلطة والمعارضة معاً. صحيح أنها لم تكن الأولى من نوعها في تركيا التي عاشت منذ تأسيسها في العام 1923 أربعة انقلابات في أعوام 1960، و1971، و1980، و1997، ولطالما اتسمت علاقة العسكر بالسياسيين بالتوتر فيها، إلا أنّ ما جرى في 2016 كان يختلف عن بقية الانقلابات، خصوصاً بعدما شاركت فيه قطاعات عديدة من القوات المسلحة، وشاهد العالم تطوراته لحظة بلحظة على شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي. وساهمت الهبّة الشعبية والسياسية الرافضة للانقلاب، نظراً للحساسية التي تشكلها الانقلابات بالنسبة للشعب التركي الذي خبر لعقود معنى القمع وقتل القوى المدنية، في إسقاط المحاولة، فضلاً عن استمرار التظاهر لأيام طويلة بعد ذلك، لمنع حصول أي محاولات تمرد جديدة.

وشكّل فشل اغتيال الرئيس رجب طيب أردوغان، بحسب خطة الانقلاب حينها، ووصوله من أنقرة إلى إسطنبول والتفاف أنصاره حوله، فضلاً عن المواقف السياسية التي أجمعت على رفض أي محاولة انقلابية، عاملاً ساعد بشكل كبير الحكومة على استعادة زمام الأمور صباح اليوم التالي، لتشرع في ملاحقة المشاركين في المحاولة الانقلابية.

ومنذ الساعات الأولى للمحاولة الفاشلة، اتجهت أصابع الاتهام الرسمية إلى جماعة «الخدمة» المصنفة في تركيا إرهابية، والتي يتزعمها الداعية فتح الله غولن، خصوصاً بعدما تصاعد الخلاف بين الجماعة وحزب «العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان. نفت الجماعة ضلوعها بأي محاولة انقلابية، ولكن السلطة تقول إن القائمين على تنفيذ المحاولة الانقلابية هم من «الخدمة»، وسعت في هذا السياق عادل أوكسوز المقرب من غولن واتهمته بأنه الرجل الثاني في المخطط الانقلابي بعد غولن، وبأنه أدار العمليات على الأرض وقام بالتنسيق بين غولن وقيادات بالجيش للانقلاب، والإشراف عليها من قاعدة أنجرلي الجوية جنوبي أنقرة. أما غولن المقيم في الولايات المتحدة، فقد دعا أنصاره لـ«الصبر إزاء ما يجري في البلاد من ملاحقات بحقهم»، في كلمة مصورة نشرت في وقت لاحق.

استهل «العدالة والتنمية» الحكم منذ فوزه بالانتخابات في العام 2002، بالتحالف مع الجماعة المتغلغلة في مؤسسات الدولة خصوصاً الجيش والقضاء. ولكن مع مرور السنوات وقع الخلاف بين الطرفين. اتُّهمت الجماعة بأنها عمدت إلى تلفيق ملفات أمنية بحق أبناء الوزراء، وحاولت التحقيق مع المسؤولين المقربين من أردوغان وأبرزهم رئيس الاستخبارات هاكان فيدان، بداية عام 2010 بقضية تتعلق بحزب العمال الكردستاني، فضلاً عن تسخير الآلة الإعلامية للنيل من حكومة أردوغان. وعلى الرغم من ذلك، تمكن «العدالة والتنمية» من الفوز بالانتخابات اللاحقة (2011 و2015)، لتستكمل حكومته «عملية تطهير» المؤسسات من أتباع الجماعة. وقبيل شهر من اجتماع لمجلس الشورى العسكري، والذي كان ينتظر فيه طرد ضباط تابعين لجماعة «الخدمة» من الجيش، حصلت المحاولة الانقلابية.

شكلت الاتهامات للجماعة بمحاولة تنفيذ الانقلاب، النقطة التي استغلها أردوغان للشروع بعملية واسعة لتطهير مؤسسات الدولة من عناصر «الخدمة»، عبر استهداف مئات الآلاف بالسجن أو الطرد من وظائفهم، لتبدأ محاكمات بحق البعض لا تزال مستمرة إلى اليوم. فقد أعلن وزير الداخلية، سليمان صويلو، في تصريح له قبل أشهر، أن وزارة الداخلية نفذت منذ المحاولة الانقلابية أكثر من 99 ألف عملية أمنية قادت لتوقيف قرابة 283 ألف شخص متهمين بالانتماء لجماعة «الخدمة»، سجن منهم قرابة 95 ألف شخص، فيما لا يزال 26 ألفاً من هؤلاء قيد الاعتقال إلى الآن. في حين لا يزال أكثر من 25 ألف شخص على قوائم المطلوبين، وجار البحث عنهم. كذلك، شملت عمليات الطرد ما مجموعه قرابة 498 ألفاً، بينما تمكنت نسب قليلة من هؤلاء من تبرئة أنفسهم من الانتماء للجماعة، والعودة إلى وظائفهم، من دون الإعلان عن أرقام رسمية، علماً بأنه كان أعلن أن الانقلاب أسفر عن بين مدني وعسكري.

وكان أردوغان قد فرض حالة الطوارئ بعد الانقلاب، واستخدم صلاحياته بإصدار قرارات طرد وفصل وعزل وإجراء تعيينات جديدة، وإغلاق مؤسسات ووسائل إعلام تابعة للجماعة. وهذه الصلاحيات كانت توفر لأردوغان سهولة وسرعة في اتخاذ الإجراءات بعيداً عن البيروقراطية والروتين الإداري، وهو ما ساهم بالقضاء على وجود الجماعة في مؤسسات الدولة، وإنهاء وجودها في تركيا بشكل عام، ليهرب عناصرها إلى خارج البلاد.

> لا يزال أكثر من 25 ألف شخص على قوائم المطلوبين

> أدت السياسة الداخلية لانشقاقات في حزب «العدالة والتنمية»

وفضلاً عن هذا المشهد، أسفر الانقلاب عن تغيير في الخطط الداخلية والخارجية لدى أردوغان، إذ استغل الحادثة للتحالف مع حزب «الحركة القومية» اليميني المتطرف من أجل تغيير نظام الحكم في البلاد من برلماني إلى رئاسي، ليصبح الحكم أكثر مركزية وتتجمع الصلاحيات بيده. وبالفعل، جرت التعديلات الدستورية عام 2017 ومن ثم انتخابات مبكرة عام 2018 فاز فيها أردوغان بولاية رئاسية جديدة وبسلطات معززة. لكن ذلك ساهم في تعزيز الاستقطاب الداخلي، مع اتهام أي صوت شديد المعارضة بالعلاقة مع جماعة «الخدمة»، واتباع أساليب الأخيرة، ما أخاف المعارضة وأثار انتقادات من قبل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، فضلاً عن مواصلة حملات الاعتقال والطرد من مؤسسات الدولة، والمحاكمات والاعتقالات اليومية التي تجري.

وأدت السياسة الداخلية لانشقاقات في حزب «العدالة والتنمية»، تمثلت بتأسيس قادة من الأخير أحزاباً جديدة؛ أبرزهم رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو الذي أسس حزب «المستقبل»، ونائب رئيس الوزراء السابق علي باباجان، الذي أسس حزب «الديمقراطية والتقدم».

وعلى الصعيد الخارجي، تتهم الحكومة بين فترة وأخرى أطرافاً خارجية بدعم الانقلابيين. وفي هذا السياق، قال وزير الداخلية سليمان صويلو في فبراير/شباط الماضي، إنه «ليست فقط جماعة الخدمة تقف خلف المحاولة الانقلابية، بل أيضاً الولايات المتحدة الأميركية»، وهو ما استدعى رداً من وزارة الخارجية الأميركية التي نفت صحة اتهامات صويلو.

فبعد قرابة شهر ونصف الشهر من المحاولة الانقلابية، انتقل أردوغان للهجوم على الصعيد الخارجي، وأعلن البدء بتنفيذ عملية «درع الفرات» في سورية للقضاء على خطر تنظيم «داعش» وذلك في 26 أغسطس/آب من العام 2016. وتبعت ذلك عمليات تركية أخرى في سورية مثل «غصن الزيتون» و«نبع السلام»، فضلاً عن عمليات في شمال العراق ضد حزب «العمال الكردستاني»، ثمّ انتقل في العامين الأخيرين إلى التدخّل في ليبيا وأذربيجان، إلى جانب الشروع بعمليات تنقيب عن النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، ما أدى إلى خلافات مع عدد كبير من الدول.

ومع تحقيق الأهداف الداخلية، واقتراب موعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام 2023، وإظهار نتائج استطلاعات الرأي تراجعاً في أصوات التحالف الجمهوري الحاكم (بين حزبي «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية»)، انتهج أردوغان سياسة أكثر هدوءاً على الصعيد الداخلي، بإجراء حزمة إصلاحات حقوقية وقضائية واقتصادية، وأكثر اعتدالاً على الصعيد الخارجي عبر إبداء مسالة الحوار مع الغرب ودول الجوار أهمية، لتخفيف الاحتقان الداخلي والخارجي.

في السياق، قال أستاذ العلاقات الدولية في جامعة قطر، علي باكير، في حديث مع «العربي الجديد»، عن المحاولة الانقلابية، إنه «بغض النظر عن أن الانقلابات لا تأتي بالخير للصالح العام والدولة، فإن الانقلاب في تركيا لو نجح، كان سيؤدي إلى تسريع المسار السلبي الناجم عن الاستقطاب السياسي ومحاولات التدخل الخارجية، ما يؤدي لحالة من الانهيار السياسي والاقتصادي وشلّ قوى البلاد الحية، وهذا الشيء خبرته تركيا في العقود الماضية، خلال 4 انقلابات أحدها كان دموياً (1980). وبالتالي هناك حساسية عالية لدى الشعب تجاه الانقلاب، ولو نجحت المحاولة الانقلابية عام 2016، كانت ستؤدي إلى تحول على صعيد السياسة الخارجية ومسألة الاعتماد على الذات»، مشيراً إلى أن «الانقلابات تاريخياً تجعل الدول مرتبطة خارجياً حسب المحور الدولي الذي تتبع له، وبالتالي كان هناك توقع، لو نجح الانقلاب، بأن تتخلى تركيا عن مشاريعها الطموحة وسياستها الخارجية المستقلة». وأضاف باكير أن «الفضل الأول والأخير في فشل الانقلاب، يعود للشعب الذي تدخل مباشرة من دون إيعاز من أحد، بدافع محاولة الحفاظ على مكتسباته التي حققها خلال العقدين الماضيين وعدم التفريط والتخلي عن خياراته التي عبّر عنها في صندوق الانتخابات، فضلاً عن منع حصول انقلابات جديدة، خاصة أنها تشل قدرات البلاد سياسياً وعسكرياً واقتصادياً».

من ناحيته، قال الصحافي التركي، يوسف سعيد أوغلو، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «المحاولة الانقلابية كانت مرفوضة شعبياً أياً كان في الحكم؛ سواء حزب العدالة والتنمية أو حزب آخر، لأن الشعب خبر نتائج الانقلابات السابقة التي أدت إلى القمع وتقييد الحريات وفرض قوانين ودساتير من قبل العسكر. فمن الناحية المبدئية، كان هناك رفض شعبي للانقلاب بغض النظر عن توجهات المواطنين من محافظين وعلمانيين وقوى مختلفة، ورفض لأي انقلاب أو وسيلة تعمل على قلب حكم مشروع مكتسب عبر صناديق الاقتراع». وأضاف: «هناك انتقادات داخلية وخارجية توجه للحكومة بأنها عملت على استغلال المحاولة الانقلابية من أجل ممارسة مزيد من التضييق على المعارضة، وكان يمكن للحكومة والرئيس أردوغان استغلال الحادثة بشكل جيّد من أجل تخفيف حدة الاحتقان الداخلي، وهو ما كان سيقود لمزيد من التوحد على صعيد الجبهة الداخلية، ودعم الحكومة في سياساتها الخارجية، خاصة أنّ الانتخابات شفافة ونزيهة وتعترف بها جميع الأطراف والقوى السياسية التركية».

> لا يزال أكثر من 25 الف شخص على قوائم المطلوبين

> أدت السياسة الداخلية لانشقاقات في حزب «العدالة والتنمية»

الحدث

أفغانستان: حوار جديد في الدوحة وتقدم لـ«طالبان»

كابول ـ العربي الجديد

سجّلت حركة «طالبان»، أمس الأربعاء، تقدماً ميدانياً جديداً في أفغانستان، بسيطرتها على معبر حدودي جديد، هذ المرة مع سابعات المجاورة، فيما ترصد الدول المحيطة بهذا البلد تداعيات الانهيار المتسارع في صفوف القوات الحكومية، المترافق مع الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وتأثيرها عليها. وعلى وقع هذا التقدم، يتوجه وفد من السياسيين الأفغان الكبار، يوم غدٍ الجمعة، إلى العاصمة القطرية الدوحة، لإجراء محادثات مع الحركة، منفصلة عن المحادثات الرسمية والمتعثرة، التي تجريها حكومة كابول مع «طالبان» منذ أشهر برعاية قطرية. ودعت موسكو أمس، الحركة والحكومة للتفاوض من أجل تشكيل حكومة انتقالية، فيما انضمت فرنسا إلى لائحة الدول التي دعت رعاياها لمغادرة هذا البلد. وفي ظلّ السيناريوهات التي تلوح في الأفق، قال وزير الدفاع البريطاني، بن والاس، أول من أمس، إن بلاده ستعمل مع الحركة في حال سيطرتها على وقع زحف لمقاتليها، يتوجه وفد من كبار السياسيين الأفغان، على رأسهم الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة، عبد الله عبد الله، غداً الجمعة، إلى الدوحة، لإجراء مفاوضات مع «طالبان». وقال مصدر في الحكومة الأفغانية، لـ«العربي الجديد»، إن الوفد يضم زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، ويونس قانوني وكريم خليلي (نائبا سابقان للرئيس الأفغاني أشرف غني)، ومحمد محقق (مستشار لغني)، والجنرال عبد الرشيد دوستم وغيرهم. وأكد كرزاي أول من أمس أن «مفاوضات جادة ستنطلق قريباً مع طالبان لتحلحلة القضية الأفغانية، والصلح أي»، مطالباً الحكومة والحركة بنبذ العنف.

وتتابع الدول المحيطة بأفغانستان الوضع حول تشكيل حكومة ائتلافية انتقالية قبل فوات الأوان، بحسب الخارجية الروسية. وفي الوقت ذاته، حذرت الوزارة «طالبان» من أي محاولة من جانبها للإضرار بأمن الداخلية الأفغانية صدّ القوات الحكومية لهجوم الحركة على المنطقة، بحسب المتحدث باسم الوزارة طارق عريان. وتسعى «طالبان» إلى قطع الإيرادات الجمركية التي تحتاجها كابول، وطمأن المتحدث باسم «طالبان»، ذبيح الله مجاهد، التجار والمقيمين في المنطقة، أمس، بأن «أمنهم مضمون». ويعد سبين بولداك أحد أكثر المعابر أهمية استراتيجية لـ«طالبان»، إذ يمكن الوصول عبره مباشرة إلى إقليم بلوشستان الباكستاني حيث تتمركز قيادة الحركة منذ عقود. ميدانياً أيضاً، قتل 4 أشخاص وأصيب 11 آخرون، أول من أمس، بانفجار في سوق جوك في كابول وحذرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أول من أمس، من «أزمة إنسانية تلوح في الأفق في أفغانستان، حيث يؤدي الصراع المتصاعد إلى زيادة المعاناة الإنسانية بشكل مذهل»، بحسب نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة فرحان حق. كما دعت بعثة المنظمة في أفغانستان الأطراف المتحاربة لإعلان وقف النار في عيد الأضحى (الثلاثاء المقبل).

على وقع ذلك، يتوجه وفد من كبار السياسيين الأفغان، على رأسهم الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي ورئيس المجلس الأعلى للمصالحة، عبد الله عبد الله، غداً الجمعة، إلى الدوحة، لإجراء مفاوضات مع «طالبان». وقال مصدر في الحكومة الأفغانية، لـ«العربي الجديد»، إن الوفد يضم زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، ويونس قانوني وكريم خليلي (نائبا

> حذرت موسكو «طالبان» من الإضرار بأمن حلفائها في المنطقة

سيطرت الحركة على معبر سبين بولداك الحدودي مع باكستان (Getty)

حلفاء روسيا في آسيا الوسطى، ما سيؤدي إلى سقوط خسائر كبيرة في الأرواح». وحضرت القضية الأفغانية في مباحثات أجراها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع نظيره الباكستاني شاه محمود قريشي، أمس، على هامش مشاركتهما في اجتماع وزراء خارجية دولة منظمة شانغهاي للتعاون، في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، الذي أكد على وجوب «تسوية الوضع في أفغانستان بالحوار وبمشاركة المجموعات العرقية». وفي موقف للحكومة البريطانية من الأزمة، قال وزير الدفاع البريطاني بن والاس، لصحيفة «ديلي تليغراف»، إن بلاده ستعمل مع «طالبان» في حال مشاركتها في الحكومة. وأضاف أنه «أياً كانت الحكومة، بتوجه الحكومة البريطانية معها، شريطة التزامها بمعايير دولية محددة». لكنه حذّر من إعادة النظر في أي علاقة مع الحركة «إن هي تصرفت بشكل يتعارض بقوة مع حقوق الإنسان». واعتبر أن «ما تريده الحركة بشدة هو الاعتراف الدولي. إنها بحاجة لتمويل ودعم لبناء الدولة»، مضيفاً «عليك أن تكون شريكاً في السلام. وإلا ستخاطر بفرض العزلة على نفسك. العزلة أوصلتهم إلى ما كانوا عليه في المرة الأخيرة». إلى ذلك، دعت فرنسا أول من أمس، رعاياها إلى مغادرة أفغانستان بسبب «الأوضاع الأمنية»، وهو ما كانت دعت إليه ألمانيا والصين. لكن بكين رحبت أمس بالانسحاب الأميركي من أفغانستان باعتباره فرصة جديدة لهذا البلد. إلى ذلك، انتقد الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش، في مقابلة تلفزيونية، بثت أمس، انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي من أفغانستان معتبرا أنه «خطأ» ستعاني منه «النساء والفتيات الأفغانيات».

متابعة

تركة ثقيلة من الفقر والفساد في جنوب أفريقيا

اعتقال زوما يؤجج العنف

تعيش جنوب أفريقيا على وقع أعمال عنف ونهب هي الأسوأ منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد اعتقال الرئيس السابق جاكوب زوما

تعهدت مؤسسة الرئيس السابق لجنوب أفريقيا جاكوب زوما بأنّه لن يكون هناك سلام في هذا البلد إلى حين إطلاق سراح زوما، الذي أدخل السجن قبل أسبوع، بعد اعتقاله من منزله في مقاطعة كوازولو ناتال، مسقط رأسه، وحيث سيمضي 15 شهراً تنفيذاً لحكم صدر بحقه بعد إدانته بازدراء القضاء، وذلك بعدما رفض الإدلاء بشهادته في تحقيق حول الفساد. وبالفعل، فحتى أول من أمس الثلاثاء، بلغت حصيلة أعمال العنف التي اندلعت في كوازولو ناتال ومقاطعة غوتينغ، والتي تحولت إلى أعمال نهب، 72 قتيلاً، مع اعتقال السلطات الأمنية لأكثر من 1200 شخص. ويتجه الوضع إلى سيناريو هو الأسوأ منذ سنوات في جنوب أفريقيا، ويشكل التحدي الأكبر للرئيس سيريل رامافوزا بعد كورونا. وإذا ما جُمعت عوامل عدة، قد يسهل فهم خلفيات العنف الدائر منذ أيام في هذا البلد، ذي التاريخ النضالي في محاربة الفصل العنصري، بعدما أغرقه ورثة نلسون مانديلا في أتون الفساد، ما فاقم الفقر والبطالة والعنف، في واحدة من أكثر الدول خطراً في العالم. وقد تستمر أعمال العنف، التي يرجح أنها «مهندسة» من طرف جناح الوطني الأفريقي، الغارق في صراعات داخلية، إلى حين، ما يفاقم الوضع سوءاً مع انتشار الوباء وأزمة نقص اللقاح التي تواجهها جنوب أفريقيا.

وارتفعت أول من أمس، الثلاثاء، حصيلة قتلى العنف الدائر في جنوب أفريقيا إلى 72 قتيلاً، كثير منهم سقطوا نتيجة التدافع خلال عمليات النهب للمتاجر والآلات سحب العملات النقدية، فيما واجهت الشرطة والجيش المتورطين بالأعيرة المطاطية والقنابل الصوتية.

وبدأت أعمال العنف في المدن والأحياء الفقيرة في كوازولو ناتال التي تضم مدينة دوربان، لتمتد لاحقاً إلى مقاطعة غوتينغ، حيث مدينة جوهانسبرغ. وأجبر الوضع مراكز كورونا على إغلاق أبوابها، كما جرى نهب مراكز تسوق عدة في سويتو، التي كانت يوماً مقراً لمانديلا. وسقط عدد من الأشخاص قتلى خلال تدافع الآلاف لسرقة الطعام والمعدات الكهربائية والملابس، بحسب اللواء في الشرطة ماتابيلو بيترز، مؤكداً أنّ الشرطة تحقق في وفيات أخرى جراء حصول انفجارات لدى محاولة أشخاص تحطيم البنات مصرفية، وبسبب إطلاق نار. وظلّت القوات الأمنية في حالة تأهب في مقاطعات جنوب أفريقيا السبع الأخرى.

ورأى رئيس مقاطعة غوتينغ ديفيد ماخورو أنّ «العنصر الإجرامي اختطف الوضع». وأكدت السلطات اعتقال 1234 شخصاً، مع نشر 2500 عنصر من الجيش والشرطة في المقاطعتين، لكنّه رقم يبقى أقل بكثير من الـ7 آلاف عنصر الذين أمر رامافوزا بنشرهم خلال فترة الإغلاق. رغم ذلك، اعتبر رامافوزا أنّ أعمال العنف هي الأسوأ في البلاد منذ تسعينيات القرن الماضي قبل نهاية «الأبرتهايد». وحذر وزراء من أنّه إذا ما استمر النهب، فإنّ مناطق قد تواجه نقصاً شديداً في تأمينات الغذاء، لكنّ الحكومة لم تعلن حال الطوارئ.

وكانت السلطات قد حذرت المواطنين، بمن فيهم أنصار زوما وعائلته، من استخدام الإنترنت لتأجيج الاحتجاجات. ويحمل العنف عنواناً عريضاً هو اعتقال زوما، بعدما قام أنصاره عقب اعتقاله بقطع طرقات رئيسية في مسقط رأسه، مطالبين بإطلاق سراحه. وأكد وزير الشرطة بيكي سيلي، أول من أمس، أن حوالي 12 شخصاً من المعتقلين هم من مؤججي الشغب.

ويعيش أكثر من نصف سكان جنوب أفريقيا، البالغ عددهم 60 مليون نسمة، في الفقر، مع بلوغ معدل البطالة 32 في المائة، وصولاً إلى 42 في المائة لدى شريحة الشباب، بحسب بيانات حكومية. وزاد الوباء، الذي جعل أيضاً العديد من المواطنين عاطلين من العمل، من الجوع واليأس في البلاد، ما أجّج الاحتجاج على سجن زوما، باعتبار أنّ الرئيس الحالي فشل في إدارة أزمة الوباء، والخروج بالبلاد من تحديات الفساد. كما أنّ اللوم يوجه إلى الرئيس لعدم قدرته على توفير الأمان للسكان الذين يعيشون حالة رعب جراء العنف الحاصل، أو إخماد غضب أنصار زوما.

وتحولت الاحتجاجات ضد سجن زوما إلى أعمال نهب، يوم الإثنين الماضي، حين لم تبت المحكمة في طلبه إعادة النظر في الحكم الصادر بحقه. ويواجه زوما (حكم البلاد من 2009 إلى 2018)، تهماً أخرى بالفساد، وهو كان قد واجه طوال مسيرته السياسية قضايا فساد واعتداء جنسي وغيرها، لكنّ أيّاً منها لم يصل قبل اليوم إلى المحكمة. ويعتبر قرار المحكمة الدستورية بحقّه، لازدرائها، سابقة في تاريخ البلاد، التي دان نيلسون مانديلا يوماً فساد حكامها، قائلاً إنّه أسوأ من أيام الفصل العنصري. ويواجه الحزب الحاكم، الذي وصل إلى السلطة للمرة الأولى بانتخابات ديمقراطية في 1994، صراع قوى داخله، إذ إنّ زوما وحاشيته التي بنت مجدها بالتعاون مع عائلة غوبتا، التي تتحدر من أصول هندية، ليسوا وحدهم المستفيدين من السرقات. ويدور تحقيق في البلاد (لجنة زوندو)، حول قضايا فساد حصلت في عهد زوما (قضايا «سرقة الدولة»)، الذي ما زال يسيطر على جناح من الحزب، فيما يسيطر رامافوزا على آخر. ويواجه الأمين العام للحزب، المقرب من زوما، أيس ماغاشولي، والذي يعد عضواً في «الكبار الستة» داخل الحزب (القيادة الجماعية)، أمراً بطرده من منصبه.

(العربي الجديد، فرانس برس)

> سقط 72 قتيلاً، معظمهم خلال التدافع على نهب المتاجر

> لم تعلن السلطات حال الطوارئ، محذرة من أزمة غذائية

بدأت أعمال العنف في كوازولو ناتال، مسقط رأس زوما (Getty)

تقرير

احتجاجات كوبا: عودة راوول وضغوط على بايدن

حاولت السلطات الكوبية التقليل من أهمية التظاهرات التي شهدتها البلاد، الأحد الماضي، واضعة ما حصل في إطار «محدود للغاية»

ارتفعت حدة الضغوط على الرئيس الأميركي جو بايدن من أجل زيادة التدخل في كوبا، التي شهدت تظاهرات ضخمة، الأحد الماضي، فيما قامت الحكومة الكوبية بقطع الإنترنت. وفي مؤشر على خطورة الموقف، عاد راوول كاسترو إلى الساحة السياسية بعد أن تقاعد منذ إبريل/نيسان الماضي، متخلياً عن مقاليد الحزب الشيوعي لميغيل دياز كانيل الذي خلفه في منصب الرئيس في عام 2018. وذكرت «غرانما»، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي، أمس الإثنين، أن راوول حضر اجتماعاً للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب، الأحد الماضي، «جرى خلاله تحليل الاستفزازات التي دبّرتها عناصر معادية للثورة، وتم تنظيمها وتمويلها انطلاقاً من الولايات المتحدة بهدف زعزعة الاستقرار». كما تناول أعضاء المكتب السياسي «الاستجابة النموذجية للشعب لنداء الرفيق دياز كانيل للدفاع عن الثورة في الشوارع، الأمر الذي مكّن من إحباط الأعمال التخريبية». وذكرت وكالة «أسوشييتد برس»، أمس الأربعاء، أن بايدن يتعرض إلى ضغوط كبيرة من النواب الجمهوريين من أجل زيادة دعم إدارته للكوبيين المحتجين. وأوضحت أن كيفية تعاطي بايدن مع الموضوع ستنعكس بشكل كبير على الناخبين في فلوريدا، التي تؤوي جالية كوبية كبيرة، خصوصاً مع اقتراب الانتخابات النصفية للكونغرس في عام 2022. وقالت سوزان ماكمانوس، المحللة السياسية في فلوريدا والأستاذة الفخرية في جامعة جنوب فلوريدا، إن بايدن خسر الولاية في عام 2016 أمام الرئيس السابق دونالد ترامب، حيث حسّن الجمهوريون أداءهم، مع إيلاء اهتمام خاص لمغازلة عدد كبير من الأميركيين الكوبيين وغيرهم من الناخبين المهاجرين في الولاية. وأضافت: «علم الديمقراطيون في 2020 أن بلد المنشأ هو إشارة تصويت أقوى بكثير في فلوريدا من الانتماء التاريخي للتصويت، وثبت أن استهداف ترامب للاشتراكية بمثابة رسالة فعالة».

وأوضحت الوكالة أن الديمقراطيين غير راضين عن أن بايدن لم يعكس بعد نهج ترامب المتشدد تجاه الحكومة الشيوعية في كوبا. في الوقت الذي تجري فيه إدارته مراجعتها لسياستها بشأن كوبا. وحاول المتحدث باسم البيت الأبيض كريس ميغر الدفاع عن بايدن، موضحاً أنه «كان من أشد المنتقدين لنظام كاسترو وملتزما بحقوق الإنسان في كوبا». وأضاف «هو ملتزم بتشكيل سياساته تجاه كوبا على أساس مبدأين: أن الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية، وأن الأميركيين، خاصة الأميركيين الكوبيين، هم أفضل سفراء للحرية والازدهار في كوبا». وفي ميامي بولاية فلوريدا، لوّح متظاهرون، أمس الأول، بأعلام كوبا، ودعوا إلى التغيير في الجزيرة، وأغلقوا طريقاً سريعاً رئيسياً في المنطقة.

في المقابل، دانت إيران ما قالت إنه تدخّل الولايات المتحدة في الاحتجاجات في كوبا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في بيان أمس الأول، إن كوبا تواجه «عقوبات الولايات المتحدة الأميركية الواسعة، ما جعل الاقتصاد والوضع المعيشي لشعب هذا البلد، لا سيما في ظل تفشي وباء كورونا، يواجه ظروفاً معقدة». وفي العاصمة الكوبية هافانا، التي يسودها الهدوء الحذر مع انتشار قوات الشرطة والجيش وشرطيين باللباس المدني فيها، كشفت وزارة الداخلية، في بيان، عن وفاة رجل خلال مشاركته في تظاهرة احتجاجية في حي لا غوينيرا في ضاحية هافانا، فيما لا تزال شبكة الإنترنت الهاتف الجوال مقطوعة. ولا يزال نحو 130 شخصاً موقوفين أو في عداد المفقودين في كوبا، وفق لائحة اسمية نشرتها على «تويتر» حركة «سان ايسيدرو». ويقول نشطاء إن السلطة تستخدم ما يسمى بكتائب الرد السريع، وهي مجموعات من المدنيين تديرها الحكومة، لمواجهة المتظاهرين. وقال وزير الخارجية الكوبي برونو رودريغيز، في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء، «في 11 يوليو/تموز، لم تكن هناك احتجاجات اجتماعية في كوبا، لم يحدث ذلك بفضل إرادة شعبنا ودعم شعبنا للثورة ولحكومته». واعتبر أن ما حدث «اضطرابات على نطاق محدود للغاية». مؤكداً أن «البلاد تمر بظروف طبيعية تماماً». وبعد تصريحات مماثلة للرئيس ميغيل دياز كانيل، اتهم رودريغيز واشنطن بأنها تقف، من خلال سياسة العقوبات وحملة على الإنترنت، وراء التظاهرات التي اندلعت في نحو 40 مدينة وقرية، وسط هتافات «نحن جائعون»، و«حرية»، و«تسقط الديكتاتورية».

> حذرت إيران ما قالت إنه تدخل أميركي في الاحتجاجات الكوبية

ورداً على سؤال حول انقطاع الإنترنت، قال رودريغيز «صحيح أنه ليس لدينا إنترنت عبر الهاتف المحمول، ولكن تنقصنا الأدوية أيضاً. ويجدر بي أن أقول إن كوبا لن تتخلى عن حق الدفاع عن نفسها». وأضاف: «لا أعتقد أننا على وشك أن نشهد أزمة ثانية، إلا إذا أرادت الحكومة الأميركية ذلك».

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

شرق غرب

قتلى صينيون بانفجار حافلة في باكستان

دعت الصين، أمس الأربعاء، إلى المسارعة في توقيف المهاجمين الذين يقفون وراء انفجار حافلة في باكستان، أسفر عن 13 قتيلاً بينهم 9 صينيين، في إقليم كوهستان الأعلى بشمال غرب البلاد. وندد المتحدث باسم وزارة

الخارجية، جاو ليجيان، بالهجوم، وحث على إنزال «عقاب شديد» بالمنفذين. وكان مسؤول رفيع في الإدارة المحلية في إقليم كوهستان الأعلى، قال إنّ انفجاراً تسبب بحريق في محرك الحافلة، ما أدى إلى سقوطها في واد، ووقوع قتلى وجرحى.

(فرانس برس)

ألمانيا: مداهمات تستهدف متطرفين

قالت الشرطة الألمانية، أمس الأربعاء، إنها نفذت عمليات تفتيش في مناطق عدة من ولاية هيسن بوسط ألمانيا، على صلة بمتطرفين إسلاميين مشتبه بهم. وأوضحت الشرطة، عبر «تويتر»، أنّ المداهمات شملت «العديد من المباني» في جميع أنحاء الولاية. وذكرت وكالة الأنباء الألمانية «د ب أ» أنّ المشتبه بهم من أنصار تنظيم «داعش». ونقلت عن متحدث باسم الشرطة قوله إنّه لا يوجد تهديد فوري بشن هجوم.

(أسوشييتد برس)

بريطانيا: تحذير أمني من جواسيس روسيا والصين

دعا المدير العام لجهاز الأمن الداخلي البريطاني، كين ماكالوم، السكان، أمس الأربعاء، إلى التعامل مع خطر التجسس من روسيا والصين بنفس يقظة التعامل مع الإرهاب، قائلاً إنّ الجواسيس الأجانب يسعون إلى سرقة التكنولوجيا وبث الفرقة ومهاجمة البنية التحتية. وأشار ماكالوم إلى أنّ الاستخبارات البريطانية رصدت عشرة آلاف محاولة من قبل جواسيس أجانب لاستمالة الناس العاديين في بريطانيا.

(رويترز)

تراجع عدد المرشحين المستقلين لانتخابات الدوما

ذكرت صحيفة «آر بي كا» الروسية، أمس الأربعاء، أنّ 173 مرشحاً مستقلاً، تقدموا باوراقهم للمشاركة في انتخابات مجلس الدوما الروسي (النواب)، المقررة في سبتمبر/أيلول المقبل، وفق بيانات لجنة الانتخابات المركزية التي انتهت، الإثنين الماضي، من تلقي طلبات الترشيح. مع ذلك، لفتت الصحيفة إلى أنّ هذا الرقم أقل بمقدار النصف تقريباً مقارنة بعدد المرشحين المستقلين في انتخابات الدوما عام 2016، حين ترشح 304 سياسيين كمستقلين.

(العربي الجديد)

بايدن يهاجم الجمهوريين

اتهم الرئيس الأميركي جو بايدن (الصورة)، في خطاب من فيلادلفيا،

أول من أمس الثلاثاء، الجمهوريين، بشنّ «هجوم على الديمقراطية والحرية»، محاولين «تقويض» حق الاقتراع. وجاءت اتهامات بايدن على خلفية إقرار قوانين انتخابية أخيراً تفرض قيوداً على التصويت والاقتراع عبر البريد وترتيبات أخرى، في الولايات التي يسيطر عليها الجمهوريون. وقال بايدن إنّ حماية حقوق الاقتراع في الولايات المتحدة هي أهم «اختبار لديمقراطيتنا».

(فرانس برس)

دو تيرتي ورقة رابحة للصين

صراع السيادة بين بكين ومانيلا

نجحت الصين باستثمار علاقاتها الجيدة مع الرئيس الفيليبيني رودريغو دو تيرتي، لمواصلة توغلاتها ببحر الصين الجنوبي، في تجاهل لحكم صادر عن محكمة دولية قبل 5 أعوام لصالح مانيلا

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

بعد مرور خمسة أعوام على صدور قرار من محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي لصالح الفيليبين يدحض مطالب بكين في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للفيليبين، لا تزال سلطات مانيلا تواجه ضغوطاً شعبية بسبب ما يعتبره مراقبون تواطؤاً من رئيس البلاد رودريغو دوتيرتي، مع نظيره الصيني شي جين بينغ، لتجاوز قرار المحكمة مقابل مكاسب مالية ومساعدات اقتصادية. وتدعي كل من الصين والفيليبين سيادتهما على سلسلتي جزر أراسيل وسبراتلي، كما تتمسك كل من الدولتين بالسيادة على شعاب سكاربره (التي يطلق عليها الصينيون اسم جزيرة هوانغيان) التي تبعد مسافة 160 كيلومتراً عن الفيليبين و800 كيلومتر عن الصين. وكانت محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي قد أصدرت حكماً في 12 يوليو/ تموز عام 2016، يقضي بأن الصين لا تملك حقوقاً تاريخية تخول لها حق امتلاك القسم الأكبر من بحر الصين الجنوبي، وبعدم أحقية المطالب الصينية بالسيادة على الجزر التي تطالب فيها الفيليبين. واعتبرت المحكمة أن بكين انتهكت حقوق مانيلا السيادية، في منطقتها الاقتصادية الحصرية من خلال التدخل في أعمال الصيد واستخراج النفط الفيليبيني وبناء جزر اصطناعية وعدم منع الصيادين الصينيين من الصيد في تلك المنطقة.

وتزامناً مع الذكرى الخامسة للحكم، دعت الإدارة الأميركية الأحد الماضي الصين إلى الامتثال لحكم المحكمة والكف عن سلوكها الاستفزازي، وحذرتها من أن أي هجوم مسلح يستهدف القوات الفيليبينية في بحر الصين الجنوبي، من شأنه أن يستدعي التزامات الدفاع المتبادل بين واشنطن ومانيلا بموجب المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك الموقعة بين البلدين عام 1951. وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد اتهم الصين قبل أيام بمواصلة ترهيب دول الجوار في جنوب شرق آسيا بشأن مطالبها القانونية. وقال إنه لا يوجد مكان في العالم يتعرض فيه النظام البحري القائم على القواعد للتهديد، أكثر من بحر الصين الجنوبي.

في المقابل، يُتهم دوتيرتي بإقامة علاقات ودية مع الصين على حساب مصالح شعبه، على الرغم من تأييد المحكمة الدولية لمطالب بلاده في المناطق المتنازع عليها، واستمرار قوات البحرية الصينية في اختراق تلك المناطق وإقامة منشآت عسكرية. واعتبر دوتيرتي في وقت سابق أن استخدام قرار التحكيم لتأكيد حقوق الفيليبين في المنطقة لن يكون مجدياً لأنه لن يؤدي إلا إلى إشعال حرب مع الصين، ووصف القرار بأنه مجرد ورقة سيرميها في سلة المهملات.

ويعتقد محللون أنه لو كانت مانيلا أكثر حزماً خلال السنوات الخمس الماضية، ولو لم تنشغل في إرضاء بكين، لكان بالإمكان استثمار قرار المحكمة في نزع الشرعية عن المطالب الصينية في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي كان سيجعل بكين أكثر عرضة لضغوط القوى العالمية.

وحول السياسة التي انتهجتها الصين مع الفيليبين للتأثير على موقفها من قرار المحكمة الدولية، قال الباحث في «معهد الجنوب للدراسات الدولية»، وانغ خه، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «بكين نجحت إلى حد بعيد في استثمار علاقاتها الجيدة مع دوتيرتي الذي وصل إلى سدة الحكم قبل أسابيع من قرار المحكمة»، مشيراً إلى أن «الرئيس الفيليبيني اتبع سياسة مغايرة تجاه الصين عن سلفه الراحل بنينو أكينو، خصوصاً في ما يتعلق بملف الجزر المتنازع عليها بين البلدين في بحر الصين الجنوبي». وأضاف وانغ أنّ «الصين استفادت من نهج دوتيرتي الذي اتبع منذ وصوله إلى السلطة عام 2016 سياسة خارجية أقل اعتماداً على الإدارة الأميركية»، مستشهداً بقراره العام الماضي إنهاء العمل باتفاق دفاعي مع واشنطن، فضلاً عن تهديداته المتكررة بتخفيض مستوى التحالف مع الولايات المتحدة مقابل التقارب مع الصين وروسيا. وشدد وانغ على أن ذلك «خدم الأجندة الصينية في بحر الصين الجنوبي، وقد قوبل بحزمة مساعدات اقتصادية لمانيلا تجاوزت قيمتها 20 مليار دولار، بالإضافة إلى تسليمها دفعة جديدة من لقاح كورونافاك المطور من قبل شركة سينوفاك بيوتيك الصينية، لتكون الصين بذلك أول دولة تمنح الفيليبين لقاحات للبدء بحملة تطعيم وطنية في البلاد».

فيليبينيون يتظاهرون بالذكرى الثالثة لحكم محكمة التحكيم الدولية، 2019 (آزرا اكايان/Getty)

> يُتهم دوتيرتي بإقامة علاقات مع الصين على حساب مصالح شعبه

من جهته، قال الباحث ليو تشين، المتخصص في شؤون شرق آسيا، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «في الوقت الذي استشهدت فيه دول أخرى تطالب بالسيادة في بحر الصين الجنوبي بقرار هيئة التحكيم لتعزيز موقفها أمام المجتمع الدولي، كانت إدارة دوتيرتي منشغلة في خطب ود الصين». واعتبر أن ذلك «أعطى الضوء الأخضر للقوات الصينية لتعزيز دفاعاتها الجوية في المنطقة، من خلال بناء قواعد عسكرية متقدمة، بالإضافة إلى استصلاح بعض الجزر للاستفادة من الثروات الحيوانية والموارد الطبيعية، خاصة جزر سبراتلي المتنازع عليها بين البلدين». ولفت ليو إلى أنه «لم يعد بالإمكان إخفاء تواطؤ مانيلا مع بكين»، مشيراً إلى اتهامات جديدة صدرت قبل أيام على لسان وزير الخارجية الفيليبيني السابق، ألبرت ديل روزاريو، الذي قال إنّ مصادر دولية موثوقة أبلغته بأن القيادة الصينية تفاخر بأنها تمكنت من التأثير على الانتخابات الفيليبينية عام 2016 كي يصبح دوتيرتي رئيساً. لكن متحدثاً باسم الأخير نفى في وقت لاحق هذه الاتهامات ووصفها بأنها هراء.

ويتحمل الصيادون الفيليبينيون العبء الأكبر من تبعات «السياسة الوديعة» التي ينتهجها رئيسهم تجاه الصين، إذ منعوا من الصيد في مناطق تعتبر ضمن السيادة الفيليبينية. وبحسب أرقام حكومية صادرة عن مانيلا، فإن أكثر من نصف مليون صياد فيليبيني فقدوا مصدر رزقهم بسبب الأنشطة العسكرية في بحر الصين الجنوبي، بل أكثر من ذلك، بات بعضهم يستورد الأسماك التي يصطادها الصينيون في مياههم الإقليمية. يشار إلى أن بحر الصين الجنوبي يعتبر واحداً من أهم الممرات البحرية العالمية، ويحتوي، بحسب تقديرات دولية، على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، تقدر بنحو ثلاثين مليار طن من النفط، وأكثر من 15 تريليون متر مكعب من الغاز، فضلاً عن الثروات السمكية التي تغذي 300 مليون شخص في المنطقة. وتطالب بكين ببحر الصين الجنوبي كاملاً تقريباً، وتعارض أي تحركات عسكرية أميركية في المنطقة، بينما تصرّ دول أخرى (الفيليبين، فيتنام، ماليزيا، سلطنة بروناي) على ملكية أجزاء من البحر الذي تمر عبره ثلاثمائة سفينة شحن يومياً، بقيمة سنوية تتجاوز 5 تريليونات دولار.